مجلة قضايا معرفية

2602-7542 ISSN

المجلد (02) ، العدد (03) لشهر سبتمبر 2022

السياسة التشغيلية في الجزائر: قراءة في مسارات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001-2020)

Operational policy in Algeria : a reading of the paths to support small and medium enterprises (2001-2020)

نسيمة سابق1،

1 جامعة باتنة1 (الجزائر)،

nassima.sabeg @univ-batna.dz

عبد العزيز ضيافي 2

2 جامعة الجزائر3 (الجزائر)،

diafi.abdelaziz@univ-alger3.dz

1- المؤلف المرسل: نسيمة سابق، الإيميل: nassima.sabeg @univ-batna.dz

الملخص:

:تعالج هذه الورقة البحثية كيفيات مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من نسب البطالة بإعتبارها أحد اهم مداخل تشجيع الفعل المقاولاتي، الذي يشكل إحدى الدعائم المنتهجة في الإستراتيجية الوطنية لترقية ودعم ديمومة التشغيل.

حيث تقوم الدراسة بالتتبع الكرونولوجي لتطور ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2020)، مع التركيز بشكل تحليلي على مساهمتها عملية التشغيل وآليات دعم المقاولاتية والتنافسية لدى هذه المؤسسات.

لتخلص الدراسة في الاخير الى الإقرار بمساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التشغيل والحد من نسب البطالة في أوساط الفئات الشابة خاصة خرجي المعاهد والجامعات، مع تسجيل ضرورة دعم ومرافقة هذه المؤسسات بتوفير محيط ملائم لإنشاء، وتطور نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يسمح لها بالاستفادة من التحفيزات وخدمات تتماشى مع البحث وأدوات الابتكار ونشر معايير ومقاييس الإنتاج والإدارة التي تشكل اهم العناصر لتعزيز التنافسية وخلق القيم المضافة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المقاولاتية، السياسة التشغيلية، الجزائر

Abstract : This research paper deals with the ways in which the small and medium-sized enterprise sector contributes to reducing unemployment rates, as it is one of the most important entrances to encourage entrepreneurial action, which constitutes one of the pillars adopted in the national strategy to promote and support the sustainability of employment.

Where the study traces the chronological development of the demographics of small and medium-sized enterprises in Algeria during the period (**2001-2020**), with an analytical focus on their contribution to the operation process and the mechanisms of supporting entrepreneurship and competitiveness of these enterprises.

Finally, the study concludes by acknowledging the contribution of the small and medium enterprise sector in the employment process and reducing unemployment rates among young groups, especially graduates of institutes and universities, while recording the need to support and accompany these institutions by providing an appropriate environment for the establishment and development of the fabric of small and medium enterprises, allowing them to benefit from Incentives and services in line with research and innovation tools and the dissemination of production and management standards and measures that are the most important elements to enhance competitiveness and create added values.

Keywords: small and medium enterprises, entrepreneurship, operational policy, Algeria

مقدمة:

عرفت الجزائر مع نهاية الثمانينات جملة من التحولات السياسية والاقتصادية، افضت الى بروز ملامح تغيرات جذرية على هياكل الاقتصاد الوطني من خلال تبني النظام الرأسمالي والاندماج في سيرورة تحرير الاقتصاد الوطني وفتح ابواب المبادرة للمشروعات الخاصة، من خلال محاولة اشراك القطاع الخاص في الدفع بعجلة التنمية الإقتصادية.

لقد كان لسياسات اعادة الهيكلة والخوصصة التي عرفها القطاع العام بالغ الاثر في ظهور اولى ملامح الفكر المقاولاتي عن طريق ميلاد قطاع فتي اصطلح على تسميته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن التخلي الاضطراري لدولة عن بعض مهامها- على غرار مهمة المقاولة- ، في اطار وصفات المؤسسات المالية الدولية جعلها تتبنى جملة من الاصلاحات الاقتصادية، لعل اهمها على الاطلاق هو تشجيع الفعل المقاولاتي ، كإستجابة لمشروطية الهيئات الدولية المالية على غرار البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ،و كمسايرة و مواكبة للتحولات العميقة التي يعرفها الاقتصاد الجزائري على ضوء إتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و محاولات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة .

بالمقابل يعد النظام المقاولاتي القاعدة التي يمكن أن يقوم عليها كل نجاح اقتصادي واجتماعي، في جميع اقتصاديات السوق، فالخصائص الجوهرية لهذا النمط من المؤسسات جعلت منها القاطرة التي تدفع الاقتصاد بقوة نحو مستويات عالية من الأداء الاجتماعي والتكنولوجي والاقتصادي والمالي، بما تتمتع به من مرونة وقلة حجم رأس المال الذي تتطلبه، وسعة نطاق منافذها الاستثمارية والإمكانات المتاحة وفرص التعلم والتمهين التي تقدمها، كل هذا جعلها دافع حقيقي للتنمية الاقتصادية.

وعليه سوف يتم التطرق في هذه الورقة البحثية الى مؤشرات وملامح الفكر المقاولاتي، في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2020)، مساهمتها في عملية التشغيل والحد البطالة.

على هذا الاساس يمكن صياغة سؤال الاشكالية كما يلي:

-الى اي مدى تسهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب شغل بإعتبارها احد ركائز الفعل المقاولاتي ؟

تندرج تحت هذه الاشكالية جملة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي الأدوار المنوطة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترسيخ الفعل المقاولاتي...؟
- الى أي مدى يمكن التسليم بالدور الريادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة...؟

للإجابة عن الاشكالية المطروحة سوف يتم صياغة الفرضيات التالية:

- يرتبط تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بترسيخ الفكر المقاولاتي.
- ترتبط معدلات البطالة بشكل وثيق، بمعدل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- لا يعبر بالضرورة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن انخفاض في نسب البطالة.

منهج الدراسة:

من أجل الوصول إلى هدف البحث والإجابة على إشكالية الدراسة واختبار مدى صحة الفرضيات المقترحة، تّم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الإحصائي من أجل التعرف على حزمة المبادرات التي عرفها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والآليات المنتهجة للمساهمة في السياسية التشغيلية والحد من البطالة في الجزائر.

اهمية واهداف الدراسة:

- تسليط الضوء وتبسيط بعض المفاهيم كالمقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ابراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة.
- تبيان جهود الدولة في تشجيع آليات دعم الفعل المقاولاتي.

2. الإطار المفاهيمي للمقاولاتية

1.2 تعريف المقاولاتية والمفاهيم ذات الصلة:

لقد اخذ مصطلح المقاولاتية حيزا كبيرا من الإهتمام في الآونة الاخيرة، بالمقارنة مع الماضي القريب حيث كان الاهتمام منصب على قطاع المؤسسات الكبيرة بإعتبارها خزان للوظائف، لكن الامر اخذ منحى آخر مع نهاية الثمانينيات من القرن الماضي حيث اتضحت مفاهيم المقاولاتية تتربع على تفكير صناع القرار، بإعتبار ان تشجيع الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل أولى ملامح الفكر المقاولاتي.

وفي نفس السياق سوف نحاول بإيجاز سرد وتتبع مسارات بعض المصطلحات اللصيقة بالفكر المقاولاتي، على غرار: المقاولاتية، روح المقاولاتية، التعليم المقاولاتي، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المناولة.

المقاولاتية: ان مصطلح المقاولاتية يحضى بكثير من الاهتمام من طرف علماء الإقتصاد و الإدارة على مر السنين الأمر اكسب المصطلح جاذبية من جهة و ضبابية من جهة أخرى، حيث تعود الجذور التاريخية لكلمة المقاولاتية الى سنة **1616**، حيث تم استعمالها من طرف (**Montchrétien**) في اشارة الى شخص المقاول الذي تسند اليه السلطات العمومية لإنجاز عمل ما ، او مجموعة مختلفة من الاشغال.

و بالرغم من استعمال هذا المصطلح من قبل الا ان الفضل في ادخاله الى النظرية الاقتصادية يعود (**R. Cantillon**) سنة **1755** و (**J.B. say**) سنة **1803** ، اللذان يعتبران من الاقتصاديين الأوائل الذين قدموا تصورا واضحا لوظيفة المقاول و المقاولاتية ككل[i].

حيث يعتبر " بيتر دراكر"(**Peter Drucker**) من الاوائل الذين تناولوا هدا المصطلح سنة **1985** في اشارة الى ظاهرة تحول الاقتصاديات الحديثة من الفكر التسيري الى الفكر المقاولاتي.

فالمقاولاتية (**Entrepreneurship**) هي كلمة انجليزية الاصل، تم اشتقاقها من اللغة الفرنسية (**Entrepreneur**) فهي تعني: حاول، خاض مع الأخذ بعين الإعتبار فكرة التجديد والابتكار والمغامرة[ii].

أما اصطلاحا فتوجد مجموعة من المقاربات التي تعرف المقاولاتية، فأولها المقاربة الوصفية التي سعت لفهم دور المقاول في الاقتصاد والمجتمع مستعملة العلوم الاقتصادية في تحليلاتها، و ثانيها المقاربة السلوكية التي سعت لتفسير نشاطات و سلوكات المقاول وفق ظروفه الخاصة، و اخيرا المقاربة المرحلية التي تناولت مصطلح المقاولاتية ضمن منظور زمني وموقفي للمتغيرات الشخصية و البيئة المحيطة بها تشجيعا او تثبيطا، وتعرف المقاربة المرحلية المقاولة على أنها: "مجموعة من المراحل المتعاقبة تبدأ من امتلاك الشخص لميول مقاولاتية إلى غاية تبني السلوك المقاولاتي، و يتوسط هذه المراحل مرحلة اتخاذ قرار الدخول لمجال المقاولاتية، وهذا الاخير تسبقه مرحلة تسمى بالتوجه المقاولاتي.

وهناك من يرى بأن المقاولاتية لها ارتباط وثيق بالإبداع لتحقيق الربح: "المقاولاتية عملية تكون منظمة اقتصادية مبدعة من اجل تحقيق الربح او النمو تحت ظروف المخاطرة وعدم التأكد[iii].

-ويعرف (**Alain Fayol**) المقاولاتية على أنها:" حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد اي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها افراد ينبغي ان تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير واخطار مشتركة والاخذ بالمبادرة والتدخل الفردي "

-في حين يعرفها (**Howard Stevenson**) على أنها:

" عبارة عن مصطلح، يشير الى التعرف على فرص الاعمال من طرف الافراد والمنظمات ومتابعتها وتجسيدها[iv].

اجمالا يمكن القول بأن مصطلح المقاولاتية يشير الى جملة التصرفات والانشطة الواعية والهادفة لإنشاء منظمة اقتصادية، تتميز بالابتكار والإبداع مع السعي لتحقيق الربح للمنظمة في جو من المخاطرة والمغامرة.

تعريف روح المقاولاتية: هو مفهوم شامل مرتبط بالمبادرة والنشاط، فالأفراد الذين يملكون روح المقاولة لهم ارادة تجريب اشياء جديدة، او القيام بشيء مختلف، وهذا نظرا لوجود ميزة التكيف والتغير عندهم، لأن هدفهم هو بناء قدرات خاصة تتماشى مبدأ التغيير والتكيف، عن طريق عرض افكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة، والبعض الآخر ينظر لروح المقاولاتية بنوع من العمق فهي تعني تحديد الفرص وجميع الموارد لأجل تحويلها لمشروع مؤسسة[v].

تعريف ثقافة المقاولاتية: هي مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة الأفراد، ومحاولة استغلالها وذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الأموال بإيجاد أفكار مبتكرة، وهي تتضمن التصرفات، التحفيز، ردود أفعال المقاولين، بالإضافة إلى التخطيط، اتخاذ القرارات، التنظيم والرقابة، وترسخ هذه الثقافة من خلال ثلاث فضاءات مهمة هي: العائلة، المدرسة والمؤسسة.

التعليم المقاولاتي: حسب ما ورد في موسوعة ويكيبديا فالتعليم المقاولاتي يقصد به: " ذاك النشاط الأكاديمي الهادف الى تلقين وتزويد الطلبة بالمعارف والمهارات اللازمة، ودفعهم وتحفيزهم لولوج الفعل المقاولاتي على كل الأصعدة". تعريف المناولة:

تعنبر المناولة الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تحظى سياسة المناولة باهتمام كبير في الآونة الأخيرة مرتبط بآليات الترقية والتطوير، بغرض تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني[vi].

قبل التطرق لمفهوم المناولة من منظور الإقتصادي، لا بأس ان نعرج على التعريف اللغوي والاصطلاحي.

تعريف المناولة لغتا: تعنى العطاء فهي من المصدر ناول، يناول، مناولة، فهو مناول (بكسر الواو) والمفعول مناول، فناول الشيء اي اعطاه إياه مدا به يده.

تعريف المناولة اصطلاحا: حسب قاموس التسيير نسمي في إطار العلاقات بين معطي الاوامر والشركات التي تعمل لصالح معطي هذه الأوامر وفق التوجيهات خاصة ومحددة بالمناولة. فالمناولة هي عبارة عن شراكة أو تعاون بين الشركات مبني على قرار تنفيذ الأمر، حيث أن مصدر أو معطي الأوامر هو الذي ينص على طريقة العمل ويعطي التوجيهات اللازمة، أما المناول فهو الذي يقوم بالتنفيذ والإنجاز.

أما حسب قاموس المالية وإدارة الأعمال فإن المناولة هي: عملية يتم من خلالها منح أو تفويض عملية أو عمليات أخرى لشركة) مؤسسة (أجنبية، قصد تنفيذ إنجازات محددة وفق مخططات خاصة تحددها المؤسسة الأصلية (معطي الاوامر)، محتفظة بمسؤوليتها الاقتصادية.

وعليه يمكن تعريف المناولة أو (المقاولة من الباطن):

على أنها عقد مكتوب يعهد بموجبه صاحب الصفقة إلى الغير تنفيذ جزء من صفقته ويختار صاحب الصفقة بحرية المتعاقدين معه من الباطن شريطة أن يبلغ صاحب المشروع بطبيعة الأعمال التي يعتزم التعاقد بشأنها من الباطن وهوية المتعاقدين المذكورين وعناوينهم التجارية وتسميات شركاتهم وعناوينهم.

حيث لا يزال مفهوم المناولة يثير الغموض والالتباس لدى المعنيين بالأمر في اقتصاديات الدول العربية، حيث عرفت في مصر تحت اسم (الصناعات المغذية) او التعاقد من الباطن، اما في الاردن والعراق يطلق عليها اسم التعاقد، أما في منطقة المغرب العربي فتعرف بالمناولة الصناعية وهي المنطقة التي مع هذا المنهج واستفادت منه أكثر من غيرها من الدول العربية[vii].

في ذات السياق يمكن الجزم، بان تطور المناولة مرتبط أساسا بتاريخ الصناعة، حيث تعتبر المناولة بمفهومها الإقتصادي حلقة وصل بين نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومفاهيم الفكر المقاولاتي المرتبط بحرية النشاط الإقتصادي المبني على روح المغامرة المنتجة لربح ومناصب العمل، هذه الأخيرة التي تحد من ظاهرة البطالة.

2.2 توطين المفهوم في اللغة العربية: غيرت الترجمة العربية لمصطلح (**Entrepreneur**)، ثلاثة مرات منذ استعمالها عند العرب، فقد كانت"منظم"، ثم "مقاول"، ثم أصبحت في التسعينات "ريادي"، وبما أن تغير الترجمة يساعد في فهم معنى المقاولاتية، نعطي فيما يلي أسباب هذا التغير حسب قام علماء الإدارة الأوائل بترجمة المصطلح إلى"منظم"، لكونهم ركزوا على مهارته في التنظيم، وفي إنشاء مؤسسة، في السبعينيات -من القرن الماضي-، وبعد تدفق النفط وتصاعد نشاطات إقامة المشاريع الكبرى، غير العلماء الترجمة إلى"مقاول"، والسبب هو أن فئة المقاولين كانت هي الفئة التي أظهرت على استعدادات خاصة ؛

فقد يقرر شاب مهندس حديث التخرج (أو شاب محدود التعليم)، بأنه لن يعمل كموظف لدى الآخرين بل لحسابه الخاص، فقد يبدأ المهندس بالحصول على مقاولة بناء، كما قد يبدأ الشاب محدود التعليم بالحصول على مقاولة لتجهيز مواد البناء، وبعد صفقة أو صفقتين يقرر كل منهما تأسيس شركة مقاولات أو شركة تجهيز مواد البناء، وينجحون في توفير مقومات البقاء لها، أي أنها تبقى حتى إذا قرر أي منهم تركها، فأشخاص كهؤلاء ينجحون في إقامة هذه الشركات لأنهم يتمتعون بمجموعة من المؤهلات، منها أنهم يملكون قدرات إبداعية ونزعة للاستقلالية كما يملكون الاستعداد للمخاطرة المحسوبة، ولهم أيضا اهتمامات تجارية ومهارات في إقامة منظمة ناجحة[viii].

منذ التسعينات -من القرن الماضي- أدرك العلماء أن هذه الاستعدادات غير محصورة في المقاولين فقط إنما هم جزء من عالم أشمل، فقد نجح الكثير من الشباب والشابات الذي أقاموا شركات لتقديم خدمات حاسوب أو تجارة الهواتف النقالة وخدمات الإنترنيت، أو متاجر ملابس أو أغذية...وغيرها، أقاموا شركات صغيرة، حولوها خلال مدة قصيرة إلى شركات كبيرة، وأحيانا عملاقة، لذلك تم تغيير الترجمة مرة أخرى إلى "ريادي."

3.2 خصائص المقاولاتية:

في يمكن تلخيص اخم خصائص وميزات الفعل المقاولاتي الشكل التالي:

شكل رقم (01): خصائص المقاولاتية

المصدر: جرمان الربيعي وبن جمعة امينة، دور المقاولاتية كآلية لتفعيل انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى طلبة الجامعات – دار المقاولاتية بقسنطينة انموذجا-، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5، جوان 2017، ص 247.

4.2 دور المقاولاتية في التنمية الاقتصادية: يمكن ايجاز اهم الادوار الاقتصادية للفعل المقاولاتي في الآتي[ix]:

- رفع مستوى الانتاجية في جميع الاعمال والانشطة: ويتحقق ذلك من خلال الكفاءة في استخدام الموارد من قبل المقاولين أنفسهم في المجتمع، وخلق التوافقات الجديدة من خلال القدرة على تحويل الموارد من مستوى اقل انتاجية الى مستوى اعلى.

- **خلق فرص عمل جديدة**: يعمل المقاولون المنتمون للقطاع الخاص في مجالات نشاط مختلفة، صناعية تجارية وخدمية وغيرها، الامر الذي يولد آلاف فرص العمل على جميع مستويات العملية الانتاجية.

الاسهام في تنويع القاعدة الانتاجية: نظرا لتباين وتعدد ابداعات المقاولين من خلال تنوع نشاطهم، التي تنعكس ايجابا بإضافة قيم جديدة للمجتمع تكون في شكل ابداعات تكنولوجية في المجال الصناعي او الخدمي اللوجستيكي.

- **زيادة القدرة على المنافسة:** و ذلك من خلال الإلمام الجيد بالظروف البيئة المحيطة على المستوى المحلي و الخارجي ،و تطوير اساليب العمل على هذا الاساس و التعامل معها بنوع من الايجابية ، كما ان المبادرات الحديثة في مجال المقاولاتية من ميلاد لمؤسسات جديدة ، اعادة بعث مؤسسات قائمة او متعثرة ، تحفز الانتاجية كلها عوامل تنمي التنافسية من خلال اجبار المؤسسات المنافسة على العمل بأداء و ابتكار احسن ،الامر الذي ينعكس ايجابيا على التنافسية الاقتصادية بشكل عام و هو ما يستفيد منه المستهلكون من خلال تنوع الخيارات و الاسعار.

- **نقل التكنولوجيا:** إذ يقوم المقاولون بنقل أدوات ووسائل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، أو القيام بابتكارات تكنولوجية جديدة، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص جديدة لهم ولغيرهم من الأفراد في المجتمع تكون مطابقة لاحتياجاتهم من حيث ابتكار منتجات وخدمات جديدة، مداخيل جديدة للأعمال، مصادر توريد جديدة للمواد الخام، أساليب عمل جديدة وغيرها.

- **التجديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية وتنميتها وتطويرها:** أي إحداث تغييرات هامة في المؤسسات الاقتصادية القائمة، وإعادة تعريف المشاريع الاقتصادية القائمة، ويشمل ذلك تحويل هذه المشاريع والمنظمات بجعلها أكثر ابتكارا من خلال التغيير في مجال الأداء وأنظمة الموارد والمصادر، وأنظمة الحوافز والمكافآت بالإضافة إلى ثقافة المنظمة، وإعادة صياغة الإجراءات والمعايير المؤسسية فيها.

- **ايجاد اسواق جديدة**: ويتحقق ذلك من خلال إجراء توافقات جديدة في الموارد والكفاءة في استخدامها لدى المقاول، واستغلال الفرص في السوق من أجل إيجاد عملاء جدد وخلق طلب وعرض جديدين على المنتج في السوق.

- **روح المقاولة والقيم الاجتماعية:** المقاولين هم القوة المحركة لاقتصاد السوق وإنجازاتهم تقدم للمجتمع ثروة تشغيل وخيارات متنوعة للمستهلكين، استجابة للمطالب المتزايدة للمجتمع فيما يتعلق بأثر النشاط المقاولاتي على المجتمع والبيئة، قامت العديد من المؤسسات الكبرى بتبني استراتيجيات رسمية للمسؤولية الاجتماعية، تعمل خاصة على الإدماج المطلوب للانشغالات الاجتماعية والبيئية وبتفاعلهم مع المتعاملين الاقتصاديين، كما أن المقاولاتية يمكن أن تؤدي أيضا دورا فعالا على مستوى دعم فعالية الخدمات في المجال الاجتماعي، الصحة والتعليم، مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي تشترك مع الفاعلين الاقتصاديين في

تسيير ودعم هذه الخدمات وبتمييز الابتكار والتوجه نحو الزبون، أحد المقاربات تسمح بإكمال الموارد العمومية وترقية مجموعة الخدمات الممنوحة للمستهلك.

3. ديناميكية الفعل المقاولاتي في الجزائر خلال الفترة 2001-2020

حظي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام حكومي خاص، حيث سُخرت له الحكومة الإمكانيات اللازمة وآليات التمويل الضرورية، وأنشأت له هياكل للمرافقة وتسهيلات على المستوى القانوني والضريبي، وذلك نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع الناتج الداخلي الخام وامتصاص البطالة.

1.3 تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:لم تحضي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، بالاهتمام المطلوب و العناية الكافية بحكم التوجهات الايديولوجية و الاقتصادية المنتهجة و المركزة على الصناعات الثقيلة ، الأمر الذي انعكس سلبا على هذا القطاع ، هذا الاخير الذي عرف اولى بوادر الاهتمام من خلال ظهور وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة **1993** ، لتليها صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة رقم **01-18** بتاريخ **12** ديسمبر **2001**، كإستجابة لتحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري في تلك لفترة ، حيث يعتبر هذا القانون الاطار المرجعي لهذا القطاع ، من خلال التأسيس القانوني لولادة العديد من المفاهيم المرتبطة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، على غرار المقاولاتية و المناولة.

ولاجل إعطاء ديناميكية جديدة لهذا القطاع تتماشى و خصوصيات المرحلة الحالية تم تكييف الاطار التشريعي من خلال اصدار قانون توجيهي جديد ينظم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحت رقم **17-02** بتاريخ **10** يناير **2017** .

-تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع و /او الخدمات:

- تشغل من **01- 250** شخصا: بمعنى عدد الاشخاص الموافق لوحدات العمل السنوية ، اي العمال الاجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة ،اما العمل المؤقت او العمل الموسمي فيعتبران اجزاء من وحدات العمل السنوي.

- لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي اربعة ملايير دينار جزائري (**04**) او لا تتجاوز حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري (**01**)، و يحدد ذلك بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر (**12**) شهرا.

في هذه النقطة عمد المشرع الى رفع قيمة راس المال من ملياري (**02**) دينار جزائري ، او لا تتجاوز حصيلتها السنوية **500** مليون دينار جزائري الى ما تم ذكره اعلاه.

- تستوفي معيار الاستقلالية: يقصد بمعيار الاستقلالية كل مؤسسة لا يمتلك راسمالها بمقدار **25%** فما أكثر من قبل مؤسسة او مجموعة مؤسسات اخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[x] .

تعريف المؤسسة المتوسطة :تعرف المؤسسة المتوسطة بانها مؤسسة تشغل مابين خمسين (**50**) الى مائتين وخمسين (**250**) شخصا،و رقم اعمالها السنوي ما بين اربعمائة (**400**) مليون دينار جزائري الى (**04**) ملايير دينار جزائري ، او مجموع حصيلتها السنوية مابين مائتا (**200**) مليون دينار جزائري الى مليار (**01**) دينار جزائري[xi].

تعريف المؤسسة الصغيرة :تعرف المؤسسة الصغيرة بانها مؤسسة تشغل مابين عشرة (**10**) الى تسعة و اربعين (**49**) شخصا،و رقم اعمالها السنوي لا يتجاوز اربعمائة (**400**) مليون دينار جزائري ، او مجموع حصيلتها السنوية لا تتجاوز مائتا (**200**) مليون دينار جزائري[xii].

تعريف المؤسسة الصغيرة جدا:تعرف المؤسسة الصغيرة جدا بانها مؤسسة تشغل من شخص (**01**) الى تسعة (**09**) اشخاص،و رقم اعمالها السنوي اقل من اربعين (**40**) مليون دينار جزائري ، او مجموع حصيلتها السنوية لا تتجاوز عشرين (**20**) مليون دينار جزائري[xiii].

الجدول رقم (**01**): تصنيف المؤسسات حسب القانون الجزائري **17-02**

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	أو الحصيلة السنوية
صغيرة جدا	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون دينار	أقل من 20 مليون دينار
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون دينار	أقل من 200 مليون دينار
متوسطة	من 25 إلى 250	من 400 مليون إلى 4 مليار	من 200 مليون إلى 01 مليار دينار

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على ج الرسمية، العدد رقم 17/02، قانون 17-02 الصادرة بتاريخ 11 يناير 2017.

2.3 تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر: لقد ازداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم إرساء قواعد سياسية وقانونية للنهوض بها، لما لها من دور فعال في زيادة النمو وترقية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ورفع حجم الناتج الداخلي وتحفيز الاستثمارات الصناعية عبرها، وكمثال عن حراك نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نورد تطورها خلال الفترة: **2001-2020**.

ويوضح الجدول التالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني:

الجدول رقم (02): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني (قطاع: عام/خاص)

التعين	م.ص.م العامة	م.ص.م الخاصة		المجموع (الوحدة : مؤسسة)
السنوات		م.ص.م الخاصة	الصناعات التقليدية	
2001	778	179.893	64.677	245.348
2004	778	225.449	86.732	312.959
2006	739	269.806	106.222	376.767
2008	726	392.013	126.887	519.526
2010	557	618.515		619.072
2012	557	550.511	160.764	711.832
2014	542	656.949	194.562	852.053
2016	390	786.989	235.242	1.022.621
2018	262	687.884	241.494	1.093.170
2020	243	247 275	274 554	1 193 339

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نشريات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم.

يتضح من خلال الجدول تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من سنة إلى أخرى، حيث أصبح عددها عام **2020** حوالي **1.193.339** مؤسسة، بعدما كان عام **2001** حوالي **245.348** مؤسسة، في حين شهد القطاع العام انخفاض في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الاخيرة، وصل عددها الى **262** مؤسسة نهاية **2020** بعدما كانت **778** مؤسسة نهاية **2001**، وهو ما يشير إلى توجه الدولة نحو التخلي عن مثل هذا النوع من المؤسسات لصالح القطاع الخاص ما نعكس ايجابا في استقطاب اليد العاملة أي في القطاع الخاص [xiv].

4-الإطار التحليلي لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2020: تبرز أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إسهامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي قدرتها على توفير فرص العمل في ظل انخفاض معدل الادخار، حيث تُعد من أفضل الأدوات في امتصاص العمالة وذلك بسبب انخفاض تكلفة خلق فرص العمل بها، وعليه سوف يتم في هذه النقطة تحليل أولا مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل، ثم تقييم تأثير هذه المؤسسات على حجم التشغيل الكلي في الجزائر ثانيا.

4-1-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر: تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أبرز القطاعات الاقتصادية الموفرة لمناصب الشغل، حيث استطاعت أن تكون في فترة وجيزة

بديلا مناسبا وفعالا لإمتصاص نسب اليد العاملة المرتفعة، ولعل ذلك يرجع الى ما تتميز به من صغر في الحجم وسهولة في التكوين وقدرة على توفير فرص العمل وامتصاص العمالة، ويمثل الجدول التالي مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة **2001-2019**:

الجدول (05): مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة 2001-2019

التعين / السنوات	عدد العمال م.ص.م العامة	عدد العمال م.ص.م الخاصة	المجموع
2001	71.826	-	71.826
2004	61.661	766.678	838.504
2006	52.786	1.190.986	1.252.647
2008	48.656	1.487.423	1.540.209
2010	47.375	1.577.030	1.625.686
2012	46.567	1.800.742	1.848.117
2014	29.024	2.110.665	2.157.232
2016	22.073	2.511.674	2.540.698
2018	19722	2.702.067	2.724.264
2019	21.085	2.864.566	2.885.651

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نشريات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم.

يتضح من خلال الجدول السابق سيطرة القطاع الخاص من حيث المساهمة في التشغيل على القطاع العام، حيث بلغ عدد عمال القطاع الخاص **2.885.651** عاملا مع نهاية عام **2019**، أما القطاع العام فلقد شهد انخفاض مستمر في معدلات التشغيل خلال الفترة الممتدة من **2004** إلى **2019**، ليصل إلى **21.085 عاملا** مع نهاية عام **2019**، وذلك بسبب خوصصة المؤسسات العامة وعدم التجديد.

وعلى الرغم من هذه المساهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة إلا أنها ضعيفة مقارنة مع دول أخرى، وذلك كون أغلبيتها مؤسسات مصغرة توظف أقل من **10** عمال، حيث لجأ معدوا النشريات الاحصائية الى اضافة اصحاب المهن الحرة لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار المحامين والموثقين والاطباء والمهندسين، وعلى هذا الأساس تبقى الأهمية الوظيفية للقطاع الخاص نسبية مقارنة بالقطاع العام بالأخذ بعين الاعتبار عدد العمال في المؤسسة.

وعليه يمكن القول إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التشغيل تكمن من جهة في عددها الكبير وسرعة إنشائها وانتشارها وكثرتها مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة العامة،

ومن جهة أخرى في عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على خلق مناصب شغل دائمة ومستقرة.

وعلى هذا الأساس فإن الأهمية الوظيفية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تبرز أكثر في المؤسسات المتوسطة الحجم والتي تضم ما بين **50** إلى **250** عاملا، أي تلك التي تسمح بتوفير أكبر عدد ممكن من فرص العمل.

2-4-تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حجم التشغيل الكلي في الجزائر: أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعد التحديات التي تواجهها الجزائر في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، نظرا لما يلعبه هذا القطاع من دور كبير في خلق قيمة مضافة، وتحقيق ناتج داخلي خام، وفتح فرص عمل جديدة، وبالتالي رفع المستوى المعيشي وامتصاص نسبة كبيرة من البطالة في ظل عجز القطاع العام على استيعاب الاعداد الكبيرة من طالبي العمل[xv]، ويمثل الجدول التالي توزيع السكان -المشتغلون والبطالون عن العمل- في الجزائر للفترة **2011-2019**.

جدول رقم (06): توزيع السكان -المشتغلون والبطالون عن العمل- في الجزائر خلال 2011-2019.

السنوات / التعين	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2019
السكان المشتغلون	9.599	10.170	10.788	10.239	10.594	10.845	10.858	**11.281**
السكان البطالون	1.062	1.253	1.175	1.214	1.337	1.272	1.440	**1.449**
معدل البطالة (%)	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7	**11.4**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء (**O.N.S**).

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسبة البطالة في الجزائر عرفت انخفاض خلال سنة **2016** مقارنة بسنة **2015**، حيث قدر عدد العاطلون عن العمل بـ: **1.272.000** بطال، يقابلها ارتفاع في عدد السكان المشتغلون خلال نفس السنة، أين قدر **10.845.000** منصب عمل، ويرجع هذا التحسن الى السياسات اقتصادية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية من جل مكافحة ظاهرة البطالة، وخلق مناصب وفرص عمل جديدة.

و يتوقع ان ترتفع نسبة البطالة سنة **2022** الى حدود **15 %** بسبب مخلفات جائحة كرونا[xvi] ،و اثرها على القطاعات الاقتصادية المنتجة لتبلغ حسب بعض التقديرات حوالي **19.41** %سنة **2026** حسب توقعات موقع **statista** المهتم بالشأن الاقتصادي.

وبالرغم من الانخفاض المسجل، يشهد معدل البطالة في الجزائر ارتفاعا كبيرا مقارنة مع دول وأقاليم العالم الاخرى، وذلك نظرا إلى أن النمو المرتفع في حجم قوى العمل خلال السنوات الأخيرة لم يقابله نمو اقتصادي بالوتيرة ذاتها، مما أدى إلى عدم مواكبة معدلات التوظيف للزيادة الهائلة في عرض العمل، ونتيجة لاستمرار الضغوط على سوق العمل الجزائري من جراء تراكمات الفجوة بين معدلات نمو حجم القوى العمل من ناحية ومعدلات التوظيف من ناحية أخرى.

يمكن توضيح أبرز العوامل التي زادت من حدة مشكلة البطالة في الجزائر فيما يلي[xvii]: - جائحة كرونا (كوفيد19) وأثرها على المحيط الاقتصادي وطنيا ودوليا.

- ارتفاع عدد الشباب حاملي الشهادات المطالبين بالعمل.

عدم توافق الدفعات المتخرجة من المؤسسات التعليمية والجامعات مع متطلبات سوق العمل.

عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف.

ضعف الوساطة في سوق العمل ووجود اختلالات في تقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.

عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.

- احجام الشباب عن التوجه للعمل في قطاعات البناء والفلاحة، والرغبة في العمل بقطاع الخدمات.

ويمثل الجدول التالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الكلي بالجزائر للفترة **2011-2017**:

جدول رقم (07): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الكلي بالجزائر للفترة 2011-2017

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2019
التشغيل الاجمالي في الجزائر	9.599.000	10.170.000	10.788.000	10.239.000	10.594.000	10.845.000	10.858.000	10.858.000
مساهمة الـ (م ص م) في التشغيل	1.724.197	1.848.117	2.001.892	2.157.232	2.371.020	2.540.698	2.655.470	2.885.651
نسبة المساهمة	17.96	18.17	18.56	21.07	22.38	23.43	24.45	26.58

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نشريات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمناجم.

يتضح من الجدول رقم 07 أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل تفوق **20 %** من إجمالي السكان المشتغلون في السنوات الاربعة الاخيرة، حيث كانت أعلى نسبة مساهمة في سنة **2017** بـ: **2.655.470** منصب عمل من أصل 10.858.000 من إجمالي القوى العاملة المشتغلة في الجزائر، أي بنسبة **24.45 %** ، لترتفع نسبة المساهمة في عملية التشغيل الكلي مع نهاية سنة **2019** لتبلغ **26.58 %** مستفيدة من التوجه العام للدولة لتشجيع المقاولاتية و تسهيل و تبسيط الإجراءات الإدارية في عمليات الإنشاء و التأسيس ، وعليه يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استطاعت أن تؤدي دور كبير في تخفيض معدل البطالة وهذا من خلال مساهمتها الكبيرة والمتزايدة في التشغيل.

خاتمة:

بعد مرور اكثر من ثلاث عقود على تبني سياسات الإنفتاح الاقتصادي ، و التأسيس التشريعي و المالي للفعل المقاولاتي من خلال سياسات الدعم و التحفيز على ولوج عالم المقاولاتية ، بإعتبارها أحد اهم القطاعات المستقطبة لليد العاملة من جهة و الدافعة لعجلة التنمية الاقتصادية ، في ذات السياق فإن سيرورة الفعل المقاولاتي المرتبط بديمغرافية نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، عرفت نمو كبيرا خلال الفترة (**2001-2020**) حيث تجاوز عددها المليون مؤسسة (**1.193.339**) سنة **2020**، الأمر الذي انعكس على تراجع نسب البطالة الى **11.7%** سنة **2018** ، مع تجاوز نسبة **20%** من التشغيل الكلي، و تستمر عملية الانخفاض بشكل نسبي لتبلغ **11.4 %** سنة **2019** حسب الإحصائيات الرسمية .

ولعل هذا التراجع في نسب البطالة مرده الى سياسات دعم المقاولاتية من خلال التسهيلات الممنوحة لشباب في انشاء مؤسساتهم الخاصة ، عن طريق الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب و الصندوق الوطني لتأمين على البطالة و الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار و غيرها من الآليات الداعمة و المرفقة لهذا المسعى، كما يمكن الاشارة الى المنظومة التشريعية الداعمة للفعل المقاولاتي، عن طريق المرافقة لأصحاب المشاريع من خلال منحهم نسبة **25 %** من حصة المشاريع المعروضة في السوق ، بالإضافة الى تشجيع المناولة

الوطنية ،حسب ما ورد في قانون الصفقات العمومية و تفويض المرفق العام ،مع جملة من الإعفاءات الجبائية و شبه الجبائية، كل ذلك لأجل اعطاء اكثر نجاعة للمشاريع الإقتصادية و ربط الجامعة بالمحيط الاقتصادي تم انشاء دار للمقاولاتية بكل المؤسسات الجامعية لإعطاء اكثر ديناميكية لتعليم المقاولاتي .

لكن للأسف فإن هذه الارقام لا تعكس بالضرورة واقع الفعل المقاولاتي في الجزائر، فجاوز عتبة المليون مؤسسة تم ادراج المهن الحرة، في حين ان البرنامج المسطر كان يهدف الى استحداث مليوني مؤسسة، كما ان هذه الاعداد المليونية لا تعكس القدرة على المنافسة في مجال المناولة ومحاولة ولوج عالم التصدير.

في كثير من الحالات تغيب دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع، بحكم الابتعاد عن المعايير الاقتصادية في دراسة المشاريع، والإكتفاء بسياسات شراء السلم الاجتماعي الامر الذي انعكس سلبا على المردودية الاقتصادية للمشاريع بحكم تشبع العديد من الشعب المهنية، وظهور ما يعرف بالمطالبة بمسح الديون.

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي.
- إعادة النظر في العديد من التخصصات وميدان التكوين، وتكيفها مع خصائص المحيط الاقتصادي المحلي.
- الإبتعاد عن السياسات الاجتماعية التي تتنافى و روح المقاولاتية .
- تشجيع المناولة الصناعية خاصة في الصناعات التي تملك ميزة تنافسية على غرار قطع غيار السيارات والاجهزة الالكترونية.
- تشجيع الشراكة مع المستثمرين الاجانب خاصة ما تعلق بنقل الخبرات والمؤهلات.
- تشجيع المؤسسات الناشئة في مجال الذكاء الصناعي.
- الاتجاه الى تبني ما يعرف بعقود الرعاية مع الشركاء الاقتصاديين ، خاصة لفئة الطلبة المتفوقين و اصحاب براءات الاختراع.
- ضرورة التوجه الى عولمة التكوين وتوحيد المقايس المدرسة على غرار الجامعات التي توصف الدولية.
- المرافقة العلمية والبيداغوجية لأصحاب الافكار المبدعة من طرف المخابر العلمية.
- البحث عن الجدوى الاقتصادية للمشاريع، والابتعاد عن السياسات الاجتماعية في منح المشاريع لشراء السلم الاجتماعي على غرار ما وقع بعد احداث 2011 (احداث الزيت والسكر).
- تشجيع الفكر المقاولاتي في اوساط الطلبة، من خلال التحسيس والمرافقة لأصحاب المشاريع.

التهميش:

i - B. Allali ,Versunethéoriedel'entrepreneuriat , Cahier de recherche L'ISCAE, n° **17** .p.**5**.

ii -- حمزة لفقير، دور التكوين في دعم الروح المقاولاتية لدى الافراد،مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد **12** (**2015**)، ص **119**.

iii- المرجع السابق ، ص **120**.

iv- ايوب سكري و آخرون ، واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر- الانجازات و الطموحات ، مجلة اقتصاديات المال و الاعمال ، ص **14**.

v- محمد بلخير و اشواق بن قدور،اهمية نشر ثقافة المقاولة و انعاش الحس المقاولاتي في الجامعة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الإقتصادية ،المركز الجامعي تامنغست ، العدد **11** ، ص **351**.

vi- المادة 30 من القانون رقم **17-02** المؤرخ في **10** جانفي **2017**، **ص 8.**

vii- رقايقية فاطمة الزهراء و ماجد صيد، المناولة الصناعية كمدخل لتعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات، مجلة المال و الاعمال ،ص **328**.

viii- محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر -دراسة ميدانية -، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، **2016/2015**، ص، **14**.

ix- مرجع سابق ، ص ص .**22، 23.**

x- المادة **05** من القانون رقم **17-02** المؤرخ في **10** جانفي **2017** و المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، العدد **2017/02** ، ص ص **5،6.**

xi- المادة **08** من القانون رقم **17-02** المؤرخ في **10** جانفي **2017**، ص **6.**

xii- المادة **09** من القانون رقم **17-02** المؤرخ في **10** جانفي **2017**، ص **6.**

xiii- المادة **10** من القانون رقم **17-02** المؤرخ في **10** جانفي **2017**، ص **6.**

xiv- عماري جمعي، " استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، **2011**، ص **95**.

xv- بوعمامة نصر الدين، بن قراب صفية، ملتقى وطني حول: نموذج النمو الاقتصادي وسياسة التشغيل في الجزائر، مداخلة بعنوان: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة مساهمة في توفير مناصب الشغل بالجزائر، جامعة الجزائر **3**، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية وعلوم التسيير، يوم **12** فيفري **2019**، ص **10**

xvi --https://fr.statista.com/statistiques/794567/taux-de-chomage-algerie/

xvii- شيرازحايف سي حايف، دليلة بركان، المؤسسات الصغيرة والمتوسطةكآلية للقضاء على البطالة في الجزائر-دراسة خاصة لولاية بسكرة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي **15و16** نوفمبر، **2011**، ص**6**.